

لبنان، أشياع السنّة وأسنان الشيعة (2): "دولة حزب الله"

الخميس 2 آب (أغسطس) 2007

بقلم:
أحمد بيضون



على أن حزب الله لم يكن منصرفا، في العقدين الماضيين، إلى القتال وحده. وإنما باشر بناء ما أطلق عليه وضاح شرارة في عنوان كتاب فذّ صدر في وسط التسعينات اسم "دولة حزب الله". وهو الاسم الذي دخل في العامين الأخيرين في التداول العام حتى وصل إلى سمع الرئيس جورج بوش – ولا فخرا! – وجرى على لسانه. تتمثل هذه "الدولة" في شبكة مرافق متنوعة تنسج شرنقة خدمات من كل نوع تقريبا حول كتل كبيرة من الطائفة الشيعية. فنقع فيها على المدارس وعلى المستشفيات والمستوصفات وعلى التعاونيات الاستهلاكية وتعاونيات البناء والإسكان وعلى النادي الرياضي أو الثقافي والتنظيم الكشفي... وهذا، بالطبع فضلا عن هياكل الحزب نفسه من سياسي وعسكري وأمني وإعلامي، إلخ.، وفضلا عن الجوامع والحسينيات التي تستقبل، إلى العبادات، بعضا من وجوه النشاط الاجتماعي-السياسي أو الثقافي-الأيدلوجي. بهذه الشبكة يتبوأ الحزب مقام "الخادم" الأول و"المستخدم" الأول للشيعة اللبنانيين، بعد الدولة اللبنانية. هذا المقام الذي أرسيت لبناته في مدة ربع قرن هو ما يجب أن ينظر إليه حين يسأل عن إمكان انفكاك حزب الله من أسر صلته بالسلطات الإيرانية. فإن العلاقة بين أيّة من القوى السياسية اللبنانية وراعيها الخارجيين ينبغي أن ينظر إليها في المدى التاريخي لتكونها لا أن "ينتبه" إلى خطرها في ظرف محدود تظهر فيه، "فجأة"، ممسكة بخناق البلاد.

هذا وليس في وضع الشيعة، لجهة الدور الذي اضطلع به حزب الله بين صفوفهم، ما يشذّ عن منطق الطوائف اللبنانية إذا نحن لم نر منه غير تجهيز الطائفة نفسها بحيث تتولى خدمة نفسها. فلهذا نظائر من قبيل شبكة المدارس الكاثوليكية، مثلا، وهي أضخم بما لا يقاس من الشبكة الشيعية. على أن الشبكة الكاثوليكية لا تتبع جهة واحدة ولا تنتهي آثار عملها إلى الحقل السياسي إلا على نحو كثير المحطات الوسيطة ومتشعب بحيث يراعي شقوق الوسط الذي يحصل فيه ولا ينتهي إلى طمسها، فلا يسوقها، في نهاية المطاف، إلى مصب سياسي واحد. ومن النظائر نظير سنّي هو مؤسسة الحريري بما توفّره من خدمات وشركات الحريري أيضا بما توفّره من وظائف. غير أن الخدمات التي بذلتها مؤسسة الحريري حملت طموحا إلى الاشتمال على مستفيدين متنوعي الانتماء الطائفي ولزمت هذا الطموح، حتى اغتيال مؤسسها، في الأقل، إلى حدّ يتعذر علينا تقدير مداه ولكنه لا يبدو ضيقا. وأما الشركات، وهي، تعريفا، منشآت تخضع للمقاييس التي تجعلها قابلة للربح، فيثمر العمل فيها درجة إلزام سياسي لا يسوغ التقليل من شأنها ولكنها لا تبلغ حد الجزم. يزيد من ضعف الإلزام، في الحالين، أن السلطة السياسية للمال وللخدمة وحدهما غير السطوة السياسية للمال وللخدمة مقرونين بجهاز عسكري أمني لا تغمض له عين.

عليه تبدو حالة حزب الله مختلفة عن نظيراتها بسمتين، على الأقل: واحدة داخلية هي مركزية التخطيط وتبعيته الكلية لمشروع سياسي عسكري هو مشروع الحزب، وواحدة خارجية هي اعتماد هذا الهيكل الضخم في بقائه على تمويل ورعاية خارجيين، أساسا، هما اللذان أتاحا له وتيرة نمو استثنائية السرعة في المقام الأول. والسمتان متلازمتان طالما أن الممول الخارجي "متبرع" بمعنى أنه لا يبتغي ربحا اقتصاديا مما ينفق... ولكن مضيه في "الإنفاق" (الذي لا يقتصر على المال بل ينطوي على المدد المعنوي، بوجوهه المختلفة، أيضا) رهن باستمرار تبنيه للمشروع السياسي العسكري أو (على الأصح) باستمرار هذا المشروع جاريا بحسب رؤيا المتبرع ومصالحه.

نذر خفية

بين نهاية الحرب في 1989-1990 واندلاع الأزمة الوطنية الجديدة مع تمديد الولاية لرئيس الجمهورية الحالي في صيف 2004 عقد ونصف عقد. وأما هذه الأزمة فعبرت، بعد التمديد والقرار 1559، محطات كبرى. عبرتها على وقع الاغتيالات ومحاولات الاغتيال وأعمال التفجير: محاولة اغتيال مروان حمادة ثم اغتيال رفيق الحريري، في أعقاب استقالته مكرها من رئاسة الحكومة... انسحاب القوات السورية وإجراء الانتخابات النيابية في الربيع من سنة 2005... حرب تموز-آب 2006 وصدور القرار 1701 ومباشرة تطبيقه...استقالة الوزراء الشيعة من حكومة فؤاد السنيورة، مع إقرار هذه الحكومة نظام

المحكمة ذات الطابع الدولي المنوط بها محاكمة المتهمين في الجرائم الإرهابية... هما إذن عقد ونصف عقد تقضيا قبل ذلك ولم تلح فيهما في الأفق السياسي للعلاقات الجارية بين الشيعة والسنّة نذر يعتدّ بها بمجابهة مصيرية تتصدرها قيادتا هاتين الطائفتين ويعمّ فيها الهياج جمهورهما... فيلتحق كل شطر بقيادته ويقف رهن أمرها ويملأ الساحات (أو يحتلها احتلالا مديدا) بإشارة منها.

لاحت تلك النذر خفيّة بعد قرار مجلس الأمن 1559 وتمديد الولاية الرئاسية ثم أخذت تتضح وتشتد، طورا بعد طور، في أعقاب اغتيال الحريري. قبل ذلك، كان الأمر يقتصر على مناكفات "الترويكا" وكانت هذه المناكفات موضعية، على الدوام، يدير المرجع السوري معظم فصولها وينتهي إلى احتوائها، فلا يطول تفاعل آثارها ولا تتراكم تراكما يبلغ بها حد الخطورة. وفي كل حال، غلبت على الفصل الأخير منها، وقد استغرق ولاية أميل لحود الأصلية بتمامها، صورة المجابهة بين هذا الأخير ورفيق الحريري لا بين رفيق الحريري ونبيه بري.

الشيعة "حكموا لبنان"؟

بعد انسحاب القوات السورية، أخذ يقال إن "الشيعة" أسفوا لرحيلها وواجهوا بالغيظ من طلبوا هذا الرحيل لأنهم (أي "الشيعة") كانوا يحكمون لبنان في عهد الوصاية السورية. وهذا كلا م ما هو بشيء. أفاد الشيعة، بعد الحرب، تحسينا لمواقعهم في الدولة بالقياس إلى ما كانت عليه قبل الحرب، وهي قد كانت زرية في ذلك العهد. أفادوا وظائف في جهاز مجلس النواب الذي أصبحت شرطته جيشا صغيرا وفي جهاز أمن الدولة الحائر في ما هي وظيفته وفي مجلس الجنوب وفي جهاز الضمان الاجتماعي وفي الجامعة اللبنانية وفي وزارة الإعلام وفي وزارات وأجهزة أخرى متفرقة. ولكن وفرة عددهم في هذه المواقع لا تمنع (مع ما للتوظيف من أهمية في موازين الزعامة السياسية في لبنان) أنهم كبوا دون التمتع بسيطرة فعلية على المواقع التي هي أذرع السلطة الحقيقية في البلاد: الجيش وقوى الأمن الداخلي والمصرف المركزي ومجلس الإنماء والإعمار. وحيث تحكم أحدهم بذراع ذات شأن من هذه الأذرع، وهي الأمن العام، كان الشخص الذي اختير مستقرا كليا في القبضة السورية وكان مناكفا لرأس الشيعة في الدولة، أي لرئيس مجلس النواب، وشبحا يلوح في أفق خلافة هذا الأخير الذي لم يكن مستعجلا البحث عن خليفة. أفاد الشيعة من هذه المواقع خدمات، فضلا عن الوظائف. وأفادوا تعويضات، سوّغها التهجير وأضرار العدوان وجاءت مفرطة، في بعض الحالات، وهزيلة – إذا وصلت إلى جيوبهم أصلا – في حالات أخرى. وأفادوا طرقات أسيء تنفيذها ومدارس رسمية بقي بعضها شبه فارغ (لأن القرى بقيت شبه فارغة) ومرافق صحية تعثّر عملها أو بقيت غير عاملة. وكانت المحسوبية تعتور بشدة إسداء الخدمات وتقدير التعويضات والتعيين في الوظائف. وكان الفساد يذهب بجانب من أموال المشاريع والتعويضات إلى جيوب محدودة العدد.

و ناهيك بحدود الموقع الشيعي في السلطة رئاسة مجلس الوزراء التي حكمت فعلا في عهود الحريري ولم تكن الرئاستان الأخريان تملكان حيال تصدرها إلا التهديد بتعطيل أعمالها ولم تكونا تملكان مباشرة هذه الأعمال بمعزل عنها. ومن بين وسائل التعطيل كان رئيس مجلس النواب يملك أضيقها نطاقا وهو درج مكتبه الذي كان "يخلد" فيه مشروع القانون الذي لا يرضيه. وهذا سلاح يردعه عادة سلاح "استعجال" القانون عند إحالته إلى مجلس النواب... والخلاصة أن الشيعة أصبحوا أقرب من ذي قبل إلى فرض أنفسهم على عناية السلطة ونيل نصيبهم من خدماتها ومنافعها والاستحواذ على ما يشبه الجزر لنفسهم في هوامشها منهم إلى القبض على مقاليدها وتوجيه خياراتها العامة. كانوا مستهلكين لمنافع السلطة أكثر مما كانوا ممسكين بزمامها أو منتجين لسياساتها أو محددين لتوجهاتها. وكان هذا يلبي حاجة زعامتهم إلى حصر ما أمكن حصره من جمهورهم في ساحة الولاء لها أكثر مما كان يستجيب لحاجة الشيعة إلى الاستواء طرفا فعليا في رسم استراتيجية تحكّمهم بمصير البلاد بمقدار ما هم جزء كبير منها فتحكّمهم بمصيرهم بالتالي.

من حكم لبنان؟

هذا التحكّم بالمصير كان، في مرحلة ما بعد الحرب، في يد الوصي السوري أولا. وإذا وجد من طرف داخلي كانت له كلمته في تصريف الكبير من الشؤون بجانب الوصي السوري، في هذه السنوات، فإنما كان رفيق الحريري لا غيره. يذكر له، طبعا دوره في الإعمار، بعد الحرب، وفي مسار الوضع المالي للدولة. وهو دور يجادل فيه كثيرا ويجب أن يستمر الجدل فيه لأن مفاعيله مستمرة. على أن الحق في المجادلة ليس متساويا. فإن بين المنددين اليوم بضخامة الدين العام من كان شراء الولاء السياسي لهم بين أسباب هذا الدين ومن فرضوا لأنفسهم حقوق مصادرة لبعض من ريوع مرافق الدولة ومن كانت مواقفهم السياسية اللاحقة سببا في إحباط كل سعي بذل إلى اليوم لمعالجة علة الدين المتفاقمة.

ولا بغية لنا هنا في التبسط في هذا الأمر. وإنما نريد التشديد على أن جهود الحريري الإعمارية واكبها تنويع في علاقات الدولة اللبنانية بالخارج أولاه الحريري عناية فائقة، فقبض للمضي به قدما على ناصية السياسة الخارجية. وقد انتهى هذا التنويع، بمفاعيله المختلفة، إلى جعل الانفراد السوري بالهيمنة على سياسة البلاد أمرا يصعب استمراره. استعاد الحريري بحكم إمكاناته وشبكة صلاته، حضورا لدول الخليج ولفرنسا وغيرها من دول الاتحاد الأوروبي بات يتعذر أن تترجمه سياسة خارجية تقوم على تكرار المواقف السورية المحفوظة. ولكن الحريري عوّل أيضا على تسوية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط لم تحصل ولم تظهر، بالتالي، مفاعيلها الاقتصادية في لبنان. فكان أن اشتدت الحملة عليه بتشجيع سوري حين أخذ الدين (أو بالأحرى فوائده، وقد أصبحت أضخم من أصله) يستهلك معظم موارد الدولة ويحاصر قدرتها على الإنفاق الإنشائي وعلى ما كان يواكبه (ويحميه) من توزيع سياسي للمغانم. وقد دافع الحريري عن نفسه في الانتخابات ودان لطائفته ولقوى مسيحية متربصة بالهيمنة السورية بكسب الجولة سنة 2000. فأخذت الحرب عليه تبدو مذ ذاك حربا على طائفته. وبدا اغتياله، في نهاية المطاف، عدوانا على هذه الأخيرة أيضا.

من الأزمة...

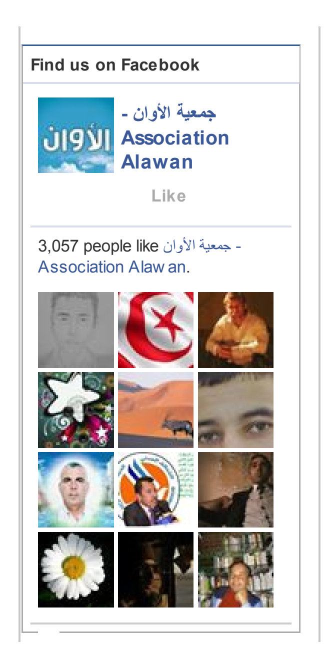
حين ننظر في منشأ المأزق اللبناني الراهن وغلبة الملمح السّني الشيعي على تقاسيمه،يتعين علينا، بطبيعة الحال، أن نأخذ بعين الاعتبار مسار العلاقات السورية الأميركية من حرب الخليج في سنة 1991 إلى حرب العراق ابتداء من سنة 2003. فقد أسفرت الحرب الأولى عن التوطيد الأميركي للولاية السورية المنفردة على لبنان، بعد أن كان اتفاق الطائف قد افترض لهذه الولاية صيغة عربية دولية: صيغة تبدأ من دمشق، طبعا، ولكنها تنتهي إلى الأمم المتحدة في نيويورك عبر جامعة الدول العربية في القاهرة. وأما الحرب الثانية فذهبت بالإقرار الأميركي بهذه الولاية من أصله وهزت القناعة السعودية- الخليجية بالولاية نفسها أيضا وتبع ذلك عن كثب تصدر فرنسا الحملة على هذه الأخيرة. وقد عبّر عن هذه المواجهة بين منطق الوالي ومنطق مناوئيه تعبيرا متقابلا تمديد رئاسة أميل لحود والقرار 1559.

عند هذه النقطة، بدأ اتخاذ المواجهة طابعا سنيا شيعيا يصبح احتمالا متناميا بين احتمالاتها. وأصبح رفيق الحريري أيضا في عين العاصفة. كان القرار الدولي يقرن طلب الانسحاب السوري إلى طلب تخلي حزب الله عن سلاحه. وهذا الطلب الأخير – في مجلس الأمن – طلب أميركي خصوصا. وكان الحريري قد اقترع للتمديد، على كره ظاهر منه، ولبث متحفظا حيال القرار الدولي معتصما باعتبار مسألة السلاح الشيعي مسألة يعالجها الحوار الداخلي. وهو قد بذل جهودا كبيرة للترويج لهذا الفهم في الداخل والخارج. ولكنه اتهم مع ذلك، بسبب من موقفه في الداخل وحمولة علاقاته الدولية، بالضلوع في إعداد القرار وبرعاية المعارضة النيابية للتمديد. ثم حُمل على رحيل مهين من حكم بات محالا ائتمانه على المراد السوري منه في

تقرؤون أيضاً

- متى قتلتُ الدبّ متى
- كتاب: «هارلم»: تدمير
- أثقل من رضوى.. مقاطع
- هنا قندهار... الرقة
- Picasso
- عن الحقوق في فيلم (...)
- عولمة الفقر.. وفشل
- لم يتأخّر أغلب الممانع
- Jean-Auguste-Dom (...)
- أخلاق السادة
- عاليه ممدوح: أنا (...)
- النساء السيئات / (...)
- Fred Deux (رنسا)
- "الراديكاليون"، دعوة
- حانات بغداد الراحلة

الفيسبوك



تويتر



وقت تواجه فيه سوريا خصوما عربا ودوليين، معلنين أو غير معلنين، يعد الحريري أقرب الساسة اللبنانيين إليهم على الإطلاق والمهندس الأول لمنافذهم إلى "الساحة" اللبنانية والقيّم الأول، في الحكم، على مصالحهم فيها. ولكن بقي يُخشى أن يسفر اقتراب الحريري، بعد اعتزاله، من المعارضة اللبنانية التي توسعت وازدادت تنوعا في وجه الوصي السوري عن وضع لا يطيقه هذا الوصي. ذاك هو اشتمال تلك المعارضة على الجمهور الأعظم من سنّة لبنان. فهذا كان قمينا بقلب موازين البلاد جملة في وجه سلطة الوصاية. وبدا أن الحريري قد باشر ذاك الاقتراب فعلا بخطى جدّ حذرة.
حين اغتيل الحريري، فسّر الأمين العام لحزب الله امتناع حزبه عن المشاركة في التشييع بـ"شيء" سنّي شيعي شعر بوجوده في "الجو". وقد بدا الأمين العام الذي حرص على إبراز علاقاته الطيبة، حتى النهاية، بالراحل، متعجبا من هذا "الشيء" وهذا "الجو". ولم يكن الذين اكتشفوا هذا الشيء لتوّهم وتعجبوا منه بقلائل بين اللبنانيين. كان السنّة الحريريون، أي التيار الكاسح في الطائفة السنّية، قد انقلبوا جماعة، ومعهم حلفاء قدماء وآخرون أخذوا يستجدون، إلى مواجهة الوصاية السورية وطلب رحيلها وتنحية أعوانها اللبنانيين. وكان شرط الحيلولة دون أن يؤول هذا الانقلاب إلى مواجهة شيعية سنية أن يثبت كل من الطرفين استقلالا حسّيا عن المعسكر الذي حمل قضيته وأن يتبين الطرفان مع سائر الأطراف في البلاد صيغة لإرساء دولة مستقلة بدا أن فرصة نشوئها تلوح في الأفق.
كان الخروج السوري من لبنان قد ترك موازين السلطة في البلاد عرضة للتنازع المفتوح وقابلة بالتالي للميل إلى الجهة القابضة على ما يرجّح كفّتها. وكان في يد السنّة ما أثاره اغتيال الحريري وما سبقه وما تلاه من سخط لبثت أصداؤه ومفاعيله تتجاوب في البلاد وفي العالم. وهذا رصيد قيّم ولكنه أدرج، على الفور، في خريطة الصراع الشاسع المتشعب الذي يشكل التجاذب الأميركي السوري تجليا جانبيا من تجلياته. وكان في يد الشيعة سلاح حزب الله وهو سلاح سوري إيراني أيضا له في الخريطة نفسها قيمة مضادة للقيمة التي اتخذها دم الحريري فور وقوع الاغتيال. هكذا أمست زيادة التوتر محتمة ما بين الفريق الشيعي المهيمن بما له من أسنان والفريق السنّي المسيطر بما استجد له من أشياع.
كان حزب الله قد أصبح مضطرا إلى طلب موقع وطيد له في السلطة بعد أن انكشف عنها ظل الوصي الذي كان يتولى رعاية مصالح الحزب في دوائرها. وكان إبقاء البلاد بمنأى عن كُلَف الصراع المستعر في الجوار يفترض أمرين: 1- أن يثبت استعداد حزب الله لقرن دخوله حكم لبنان بالتخلي عن سلاح كان شرط تقبّله أصلا، فضلا عن الاحتلال الذي ولى، عزوف الحزب عن طلب نصيبه من السلطة. 2- أن يثبت استعداد التيار الحريري لتعامل مع الجريمة يشترك أطراف البلاد جميعا فيه فيقفون أمام مسؤوليتهم عن مواجهة يجمعون على صيغتها وحدودها لاعتداء وقع، في حقيقته، على بلادهم كلها ويقطع التيار بعزوفه عن اتخاذ هذا الاعتداء مطية، في تنازع السلطة المفتوح، له أو للطائفة التي يقود.

...إلى المأزق

ليس هذا ما حصل. بدا حزب الله أضعف من أن يستغني عن سلاحه ويستبقي مع ذلك وزنه في الطائفة وفي البلاد وفي خارجها أيضا. فكان أن ذهب إلى الحرب وأخذ البلاد إلى أزمة مهلكة ليحمي السلاح ومهمة السلاح وثمرات السلاح. وربما كان الحزب على يقين من كون دوره المحمول على أكفّ المدد الإيراني والتسهيل السوري والنصرة من الجهتين سينتهي إلى ذواء إذا أصبح غير ما كان إلى الآن. وهو الآن (أو بالأحرى منذ سنة 2000) حارس المهمة التي نذرت لها حدود لبنان الجنوبية منذ أربعين سنة. وهي مهمة المنفذ والجبهة لحروب يريد مشعلوها الحقيقيون أن يجنوا ثمارها من غير أن يتحملوا تبعاتها، معولين في ذلك على تهالك الدولة اللبنانية تحت ضغوطهم وعلى ما يعبر عنه هذا التهالك من هشاشة في نسيج المجتمع الوطني اللبناني كله. وقد أفضت هذه المهمة، بعد انقضاء العقد الأول على مباشرتها (1968-1978)، إلى احتلال إسرائيلي متماد لجنوب لبنان أكد بدوره شرعية الحرب إلى أن هزم ورحل. وكان أن أفضى التحرير نفسه، مرة أخرى، إلى كشف المهمة التي رتبها للبنان متعهدو الحروب فيه وقد ارتدّت مجدّدا، في ما يلي ذريعة مزارع شبعا المتهالكة، إلى العري من شرعية المقاومة. وبدا أن حزب الله لا يرى لنفسه مصيرا مقبولا أو مضمونا بمعزل عن هذه المهمة. في الجهة المقابلة، بدا أن إخراج الحريري المقتول إخراجا فعليا من حريرية سنّية أصبحت حاجتها ماسة إلى "أيقونته" إنما هو ضرب من المحال.
نتج تصدر المواجهة الشيعية السنية ساحة الأزمة، إذن، من اقتران أمرين: أ- العجز الحزب اللهي عن فك رهنه دوره في الحياة اللبنانية بالسلاح وبإرادة مصدّريه ومسهّلي وصوله و ب- جسامة التحول الذي مثله انتقال القيادة السنية إلى صدارة الحملة على الدور السوري في لبنان وعلى الحاجة الإيرانية- السورية، من ورائه، إلى منفذ محدود الكلفة وممتّع بحصانة سياسية لبنانية (أي بحصانة طائفية) على الحدود الإسرائيلية. اقترن الضعف الشيعي الاستراتيجي المتمثل بالحاجة المستمرة إلى سلاح بات يعزل أصحابه ويشكل عبئا عليهم وعلى البلاد بخروج الطائفة السنية، عمليا، من المجال الذي كان يحمي هذا السلاح في الداخل ويغطي تضعضع مسوّغه الوطني. وكانت الطائفة الخارجة هذه، قد أصبحت – غداة الحرب، ولأسباب تتعلق على الأرجح بهامشية دورها في الحرب بقدر ما تتعلق بحيوية الظاهرة الحريرية – أجزل الطوائف اللبنانية إمكانات اقتصادية وقدرة على استقطاب الموارد والكفاءات من خارجها أيضا وأوفرها علاقات في العالم العربي وفي العالم كله. فكان اللقاء بين الطائفتين، مع خروج الحَكَم السوري، يفترض، حتى لا يؤول إلى مواجهة، إبرام عقد لبناني جديد يضمن ألا يفضي اطّراح السلاح الشيعي، بعد الإقرار بضرورة الاطّراح، إلى ترسيخ الصفة الطائفية لوظيفة الإنماء في البلاد وللمرجعية القيّمة عليها في السلطة. وذاك أن الشيعة كانوا قد أصبحوا، في ظل البنادق والصواريخ، أكثر الطوائف اللبنانية اعتمادا في "تجهيزهم" المادي والمعنوي على المعونة الخارجية المباشرة. وهذه معونة تقدمها وتملي شروطها دولة أجنبية واحدة أيّة تكن الحجب العَقَدية التي تحجب هذا الإملاء. وقد كان تقديم عرض مقبول، في هذا الميدان، إلى الشيعة يستوجب سلامة استثنائية في الحس الوطني عند طوائف أخرى أخذت تتصدرها القيادة السنية. وهي سلامة غير معهودة في الماضي القريب والبعيد عند الطوائف اللبنانية ولا بدر ما يشير إلى استجدادها. وكان يفترض أيضا أن يحظى إبرام العقد الجديد بمدد خارجي كثيف وطويل النفس مشفوع بما يضمن توجيهه نحو معالجة التفاوت الهيكلي المتنوع الوجوه بين أطراف العقد لا نحو توسيعه وترسيخه. هذا المدد لم يعرض إلا بعد الحرب واستعصاء الأزمة، أي حين أصبح يبدو مائلا إلى جهة واحدة وحين أصبحت قصاراه أن يداوي الجراح المستحدثة لا أن يلأم الكسور القديمة.

من أين جاء؟

من هنا جاءنا بلاء المواجهة السنية الشيعية. على أنه جاء أيضا من ماض أبعد. جاء من الظاهرة التي كنا قد أطلقنا عليها، ذات مرة، اسم "الطوائف المتخصصة". وهي قد فرضت أن يتخصص "شيعة" لبنان، غداة حرب لبنان الطويلة، في "التحرير والمقاومة"، وذلك بعد ملاحم خاضوها لتحصيل هذا الاحتكار لهم ثم لحصره في طرف واحد من أطرافهم... وفرضت الظاهرة نفسها أن يتخصص سنّة لبنان في "الإنماء والإعمار" وأن يضرب بعرض الحائط ما للمهمتين من صفة وطنية. وقد سكت اللبنانيون دهرا عن تلزيم "المقاومة والتحرير" لطائفة واحدة منهم ولمن وقف وراءها ورتب لها، من الخارج هذا الاختصاص وأمن سائر مستلزماته: من الصاروخ إلى الأسلوب المشهدي للشعائر والمآل المهدوي للقتال وللسياسة. كان هذا السكوت أوفر لدماء سائر اللبنانيين ولجهودهم وأموالهم. و كانت غاية تضحياتهم أن يتلقوا بين حين وآخر شظايا ضربة إسرائيلية تأتي على حين غرة فيجهدون، ومعهم رعاة قريبون وبعيدون، لمداراة آثارها.

ولكن ثمن هذا التسليم كان أن يستفيقوا ذات يوم فيجدوا طائفة هي أوفر الطوائف اللبنانية عددا، على الأرجح، وقد أصبحت في غير واديهم بعد أن كانوا هم قد انسحبوا من واديها. من جهتهم، ترك الشيعة للحريري تحديد أولويات الإعمار ووسائله وأساليبه ومرافقه وتوزيعها على المناطق والقطاعات. وتلقوا لقاء هذا الترك وظائف وخدمات وتعويضات ونثار إنشاءات جاءت كلها أشبه بالرشا حين لم تكن رشاً موصوفة. وكانوا، في هذه الأثناء، ماضين في تجهيز طائفتهم، متوسلين إليه بالمدد الخارجي، ومحيلين دور الدولة، في هذا المضمار، إلى دور تابع. إلى أن استفاقوا فوجدوا أن شرط حفظهم لكل ما بنوه وقدرتهم على المضي، لا في الزيادة عليه بالضرورة، بل في مجرد تسييره وصيانته، إنما هو مضيهم في القتال وفي الموت ولو في غير أوانهما الوطني. فقد كانت تلك آية ملازمتهم لحمى الجهة الخارجية التي باتت قوتهم المعنوية في بلادهم والأساس المادي لهذه القوة رهنا بلصوقهم بها. وقد كان من كُلَف هذا اللصوق أنه حملهم إلى حرب على العدو ثم أشرف بهم على حرب أخرى أهلية.

على أنه قد يكون من ظلم النفس تصوير هذا البلاء وكأنه جاءنا بإرادة مريدين لبنانيين. فالواقع أنه تأسس واستقر في حرب لبنان الطويلة ثم توالت فصول نموه في عهد وصاية لم يكن فيه اللبنانيون مالكين لكثير من أزمّة أمورهم وكانوا في قاع غيابهم عن وطنهم وتشتتهم إلى طوائف أو في ذروة هذين الغياب والتشتت، والذروة والقاع سيان هنا. هذا فيما لم تكن أية عين من عيون الخارج الساهرة غافلة عما يجري بين ظهرانيهم ولا بعيدة عنه. فإذا نحن قلنا إن شيعة لبنان فعلوا كذا أو أن سنته فعلوا كيت فقد نكون مبالغين في تكبير شأن الجهتين... أو في تصغيره. ويفضي افتراض المسؤولية نفسها إلى التكبير أو يفضي إلى التصغير بحسب الزاوية المختارة للنظر.

إلى أين يسوق الشيعة السنّة؟

في كل حال، لا ترجح شدة الاستقطاب الطائفي التي تطبع الأزمة الحالية – وخصوصا إذا هي تمادت واضطربت، مع تماديها، حبال الأمن – ثبات الموازين السياسية، في أية طائفة، على ما هي عليه الآن. قد تمتحن الاستفاقة على جسامة آثار الحرب التي نشبت في صيف 2006 والعقبات التي تحول دون مداراة الآثار على وجه مقبول، هيمنة حزب الله على المقاليد السياسية للشيعة. وهذا امتحان لم تفض إليه صدمة الحرب المباشرة، على نطاق يعتد به في الحساب السياسي. ولكن أعمق المفاعيل المرجّحة لأزمة طويلة يصحبها خلل في الأمن، إنما يجب انتظار حصولها في الصفوف السنية. فهاهنا قيادة مدنية (هي القيادة الحريرية) تبدو ممسكة بالزمام طالما بقي الصراع سياسيا. غير أن في الحواشي السنية تشكيلات أخرى لا تزال هامشية أو سرية. وهذه لا تجنح إلى العمل المدني بل يشكل السلاح والمذهبة الدينية للسياسة عنوانها الأول.

تنتشر هذه التشكيلات في الأطراف السنية من البلاد وفي البطون الفقيرة من المدن وخصوصا في طرابلس. وهي تجد ملاذات لها في المخيمات الفلسطينية أو يشكل بعضها زوائد لإسلام المخيمات السياسي.

ويشدد متابعون لأحوال هذه التشكيلات على ما يسود صفوفها حتى الآن من تعثر وتشعب في التوجهات ومن تنافس في ما بينها. فإن بعضها يوالي النظام السوري وبعضها يعاديه. ويناهض بعضها القيادة الحريرية ويرى بعضها البقاء على مقربة منها في الصراع الراهن. ويبدي بعضها، في ما يتعدى إجماعها على كره عَقَدي للشيعة، نوعا من الإعجاب بحزب الله ويرى فيه بعض آخر حصان طروادة لإيران مهمته تسهيل استيلاء هذه الأخيرة على قضايا إسلامية كبرى يعدّونها قضاياهم، إلخ.

لذا لا تسهل معرفة من سيتحرك من هذه التشكيلات ولأي سبب (لبناني أم غير لبناني) ومتى. ولكن نزوع بعضها إلى التوحد في وجه القوة المسلحة الشيعية وإلى ارتجال نفسها قوة مسلحة لسنّة لبنان ليس بالأمر المستبعد إذا استشرت الأزمة الجارية وأضعفت مؤسسات الدولة العسكرية أو شقّتها وامتحنت صمود الركن الحريري في السلطة السياسية. فإن هذا النزوع وما قد يصحبه من انتشار لهذه التشكيلات وتوسيع لدائرة جاذبيتها إنما يماشي منطق المحاكاة المعتاد بين الطوائف اللبنانية. وهذا فضلا عن كونه ينشئ وضعا مهلكا في البلاد يرجح أن يصبح احتواؤه – إذا هو تمادى – من قبيل المحال.

الهول...إذا أقبل

على أن ما يبدو راجحا، حتى تاريخه، في الموازين العامة للأزمة الجارية، إنما هو احتمال "الانهيار" لا احتمال "الانفجار". والمقصود بالانهيار انهيار مؤسسات الدولة من سياسية وإدارية وعسكرية وغيرها وما قد يصحب ذلك من زلزلة للاقتصاد والنقد. ولا يفضي ترجيح احتمال على احتمال إلى استبعاد الثاني بالضرورة. فإن الانفجار يسعه أن يتلو الانهيار ويسع نذره أن تواكب هذا الأخير، ما لم يسارع من بأيديهم اجتراح الحل إلى اجتراحه.

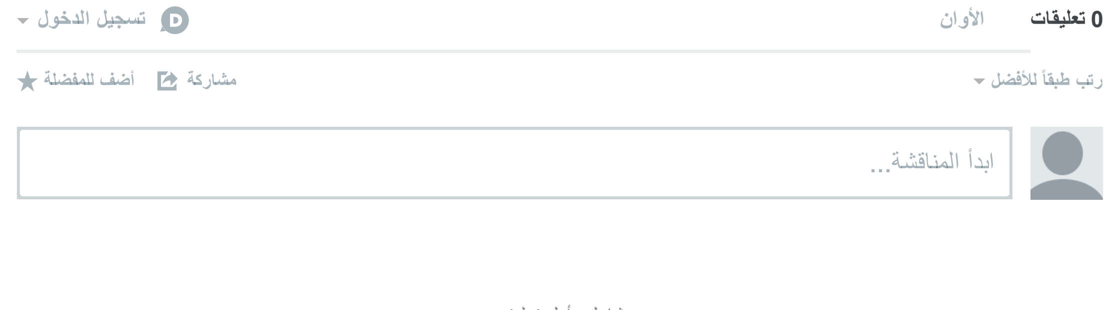
ولعل هول الصور التي سيتمخض عنها، من غير شك، تواجُه السنّة والشيعة في لبنان يحدو بأصحاب المصالح الكبرى (ولا نقول العقلاء) في هذا الإقليم من العالم – سواء أوجد هؤلاء في الرياض أم في طهران أم في دمشق أم في غيرها، وهذا ناهيك بأركان السياسة اللبنانية – إلى بذل كل ما يستطاع لتجنيب لبنان هذه الكأس. وذلك أن احتدام الصراع السنّي الشيعي في الحلقة اللبنانية بعد الحلقة العراقية معناه الأول أن الحلقة العراقية غير صائرة إلى التطامن بل إلى حريق أشمل. ومعناه أيضا أن الحلقة اللبنانية ستليها حلقات أخرى. فإن لبنان، وإن يكن بلادا صغيرة، أرض تتجاوب كل قعقعة فيها إلى أطراف الأرض وينذر حريقها بأن يكون معديا حين يكون الشأن شأن الشيعة والسنّة. فالشيعة حين ينظر إليهم في الشرق المترامي من تركيا إلى الهند ليسوا ما كانه المسيحيون في حرب لبنان الماضية. وأما السنّة فمواطنهم من العالم معروفة الطول والعرض وأعدادهم ومواردهم معلومة أيضا. وفي "الفتنة الكبرى" الجديدة، إذا لم يدرأها العالم الإسلامي (والعالم كله)، ستبدو "الجمل" و "صفّين" "لعب عيال" على حد العبارة المصرية.

لعل الجسامة الكونية لهذا الهول تحمل أهل الحل والعقد (وهم لن يكونوا بمنجاة منه، زرافات ولا وحدانا) على أن يتحسسوه ويتدبروا أمرهم معه، أصلا وجملة، فيما يتعدى المصالح الساقطة والدعاوى الفارغة والتفاصيل السفيهة. ومع أن اللبنانيين قد غلبوا أنفسهم على أمرهم، قبل أن يغلبهم أحد من غيرهم، فإنهم يبقون طليعة المسؤولين عن هذه المهمة.

ورقة قدمت إلى المؤتمر الثاني لـ" مبادرة الإصلاح العربي" المنعقد في عمّان في *18* و *19* نيسان *2007*

شارك اصدقاءك هذا المقال

Share Share Share Share


0 تعليقات
الأوان
تسجيل الدخول
رتب طبقاً للأفضل
مشاركة
أضف للمفضلة
ابدأ المناقشة...
شارك بأول تعليق.


Development by
eOscars.net